

أولاً: الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة (Sustainable Development)

أ- مفهوم التنمية المستدامة:

يعد الاقتصاد الدائري اقتصاد حيوي يهدف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فهو يندرج ضمن الأنظمة الصديقة للبيئة التي تحد من المخاطر البيئية، وهو يهدف إلى الاستفادة القصوى من الموارد وتقليل الهدر ومنع التلوث بتصميم مواد ومنتجات بذكاء وإعادة استخدامهم لأطول فترة ممكنة.

إن مفهوم التنمية المستدامة برز أول ما برز خلال مؤتمر استكهولم سنة 1972 حول البيئة الإنسانية، الذي نظمته الأمم المتحدة، والذي كان بمثابة خطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة، حيث ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، و تم الإعلان على أن الفقر و غياب التنمية هما أشد أعداء البيئة، من ناحية أخرى انتقد مؤتمر استكهولم الدول و الحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية، و لكن ظلت التنمية المستدامة خلال عقد السبعينات غامضة و مقتصرة على الندوات العلمية المغلقة التي كانت تحاول أن تجد تعريفا مقبولا لهذا المفهوم.

وبناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1983 تم التصديق على فكرة التنمية المستدامة، ليتم بعد ذلك صياغة تقرير من طرف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987 ، والتي أصدرت تقرير برونتلاند **Brundtlan** بعنوان "مستقبلنا المشترك" حيث تم تقديم أول تعريف للتنمية المستدامة في هذا التقرير على أنها توفير احتياجات الأجيال الراهنة والحالية من دون حرمان الأجيال القادمة من حقها في الحصول على احتياجاتها ، و قد قسم هذا التقرير هذه التعريفات إلى أربع مجموعات: اقتصادية، بيئية، اجتماعية وتكنولوجية ، حيث بدأ العمل بها في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992.

وبمفهومها الشامل هي نقل المجتمع من الأوضاع القائمة إلى أوضاع أكثر تقدماً كرفع المستوى المعيشي للمجتمع ككل من كافة جوانبه عمرانيا واجتماعيا واقتصاديا وتكنولوجيا وبيئيا.

وبصفة عامة يظهر مفهوم التنمية المستدامة في القدرة على إدارة الموارد الطبيعية بشكل حكيم يكفل الاستجابة لمختلف رغبات وحاجيات الإنسان مع المحافظة على البيئة ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة.

فالتنمية المستدامة إذن هي تلك " التنمية التي تغطي احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تغطية احتياجاتها.

- ب- خصائص التنمية المستدامة:** تتمثل أهم خصائص التنمية المستدامة فيما يلي:
- هي تنمية تهتم بتلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها من الموارد الطبيعية؛
 - التنمية المستدامة عملية تعتمد على التخطيط، محددة الغايات فالبعد الزمني فيها هو الأساس، فهي تنمية طويلة المدى تعتمد على تقدير إمكانيات الحاضر؛
 - هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول (تولي اعتبارا كبيرا للجانب البشري) فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة الإنسان، فالإنسان هو وسيلة تحقيق التنمية المستدامة وهدفها؛
 - التنمية المستدامة تختلف عن التنمية التقليدية على اعتبار أن الأبعاد المكونة لها أكثر تداخلا وأكثر تعقيدا فهي عبارة عن عملية متعددة ومتراطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، فمن شدة تداخل أبعادها لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر.

ت-أهداف التنمية المستدامة

في 01 جانفي 2016، بدأ رسميا سريان أهداف التنمية المستدامة العالمية الـ 17 التي وضعتها الأمم المتحدة في أوت 2015 التي في قمة أممية تاريخية وبموافقة 193 دولة، وتستمر أهداف التنمية المستدامة من 2015 إلى 2030، و تتمثل أهداف التنمية المستدامة فيما يلي:

- القضاء على الفقر؛
- القضاء التام على الجوع؛
- الصحة الجيدة والرفاهية؛
- الحصول على التعليم الجيد؛
- المساواة بين الجنسين؛
- أمن المياه والصرف الصحي؛
- الحصول على طاقة نظيفة وأسعار معقولة؛
- تعزيز الابتكار والبنية التحتية المستدامة ؛

- الحد من أوجه عدم المساواة و نشر العدالة الاجتماعية؛

- إنشاء مدن ومجتمعات محلية مستدامة؛

- أنماط الاستهلاك والإنتاج المسؤول و المستدامة؛

- مكافحة تغير المناخ (الاقتصادات النظيفة ذات نسبة كربون قليلة) ؛

- حماية الحياة في المياه (حماية الحيوانات والنباتات المائية في المحيطات والبحار)؛

- حماية الحياة في البر (حماية الحيوانات والنباتات البرية وإدارة الغابات ومكافحة التصحر)؛

- السلام والعدل والمؤسسات القوية والفعالة؛

- عقد الشراكات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية.

ث- مبادئ التنمية المستدامة: إن التنمية المستدامة هي تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط، بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فهي تنمية بثلاثة أبعاد مترابطة وفيما يلي عرض للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة:

1- البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة: يمثل الانعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد على البيئة يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، وتمثل العناصر الآتية محور البعد الاقتصادي: النمو الاقتصادي المستدام، كفاءة رأس المال، إشباع الحاجات الأساسية والعدالة الاقتصادية.

2- البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان هو محورها الأساسي وجوهرها، ويهتم هذا البعد بـ:

- العدالة الاجتماعية وتحقيق المساواة، ومكافحة الفقر من خلال دعم خطط العمل والبرامج الوطنية؛

- تقديم وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية الرئيسية إلى كل المحتاجين لها؛

3- البعد البيئي للتنمية المستدامة: يركز البيئيون في مقاربتهم للتنمية المستدامة على مفهوم " الحدود البيئية" والتي تعني أن لكل نظام بيئي طبيعي حدودا معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف وإن أي تجاوز لهذه القدرة الطبيعية يعني تدهور النظام البيئي، وبالتالي فإن الاستدامة من المنظور البيئي تعني دائما وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات، و يتمثل هذا البعد في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستدام، ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر تتمثل في: النظم الايكولوجية؛ الطاقة؛

- ج- دور الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة:** بتطبيق الدول للاقتصاد الدائري تم القضاء على عديد المشاكل التي كانت تعاني منها في سبيل تحقيق التنمية المستدامة في العديد من الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا من خلال ما يلي:
- تحويل النفايات من مصدر لنفقات إلى مورد مالي، وهذا من خلال عملية إعادة تدوير التي تدر الموارد المالية، ففي الدول المتقدمة يتم إعادة تدوير أكثر من ثلث النفايات؛
 - الحد من الآثار البيئية للنفايات ومن خلال الحد من انبعاثات الكربون والغازات المضرّة بالبيئة؛
 - تحسين مستوى المعيشة بتوفير موارد مالية إضافية للعائلات الصغيرة التي تقوم بجمع النفايات وإعادة بيعها؛
 - توفير مناصب عمل جديدة في مجال جمع فرز وإعادة تدوير النفايات؛
 - يعتبر الاقتصاد الدائري ضلع من أضلاع مثلث التنمية المستدامة إضافة إلى الضلع الاقتصادي والاجتماعي فهناك الضلع البيئي الايكولوجي، وقد اتضحت أهمية التوازن بين النمو الاقتصادي والاجتماعي والمحافظة على البيئة؛
 - يخلق فرص عمل جديدة من خلال مهام الجمع والفرز والمعالجة والتدوير وبيع المنتجات الناتجة عنها بالإضافة إلى حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية مثل المعادن والورق والزجاج... وبالتالي هذا ما يؤدي إلى تعزيز القطاع الاقتصادي وتحقيق الاستدامة التنموية؛
 - نشر الوعي والمسؤولية البيئية وتغيير السلوكيات الاستهلاكية لمختلف فئات المجتمع؛
 - خلق القيمة المضافة من خلال إيجاد بدائل للطاقة عن طريق حرق النفايات مثلاً بدل التخلص منها مثل ما تم عرضه في حالة سنغافورة، أو اللجوء إلى تصدير النفايات إلى الدول الأخرى التي هي بحاجة لها) حالة ألمانيا)؛
 - الاستعانة بالنفايات لإعادة تدويرها وخلق منتجات جديدة وبالتالي مواجهة مشكل ندرة الموارد ومجابهة احتياجات التصنيع المتنامية عن طريق استيراد النفايات (حالة الصين مثلاً) وتحويلها فيما بعد إلى منتجات ذات قيمة؛
 - اللجوء إلى التكنولوجيا الحديثة لتغيير عمليات الإنتاج وفق طرق مبتكرة تهدف إلى التقليل من استهلاك الطاقة والموارد وتعديل تركيبة المنتجات بما يضمن صيانتها مستقبلاً وإعادة استخدامها أو على الأقل ضمان قابليتها للرسكلة لاحقاً.

ثانيا : المسؤولية الاجتماعية والاقتصاد الدائري

أ- تعريف المسؤولية الاجتماعية:

تعددت تعريفات المسؤولية الاجتماعية، واختلفت باختلاف وجهات نظر الباحثين وتخصصاتهم حيث نجد أن الكثير منهم عرفها كالتالي:

- تعريف " Peter DRUCKER: هي التزام منظمات الأعمال اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه."

- تعرف أيضا على أنها: عبارة عن الالتزام بتحقيق التوازن بين أطراف متعددة ومرتبطة بمتغيرات البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة.

- تعريف الغالبي والعامري عام 2010 على أنها: الالتزام المستمر لمؤسسات الأعمال بالتصرف الأخلاقي والمساهمة في حل القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للعاملين وعائلاتهم والمجتمع ككل.

- عرف الباحث كارول **Carroll** المسؤولية الاجتماعية على أنها: "جميع القرارات والطرق والأفعال التي ترى تطور ورفاهية المجتمع هدفا لها، وهي بذلك التزام يتوجب على قطاع الأعمال القيام به اتجاه المجتمع، وأن من شأن هذا الالتزام أن يعمل على تعظيم الآثار الايجابية لنشاطات المنظمات على المجتمع وتخفيض الآثار السلبية لتلك النشاطات إلى أكبر قدر ممكن، وأوضح أن المسؤولية الاجتماعية مفهوم يشتمل على أربع جوانب رئيسية تتمثل في المسؤولية الاقتصادية، القانونية، الأخلاقية والمسؤولية الطوعية

وبناء على ما تقدم يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية على أنها مجموع الالتزامات التي تحدد استراتيجية المؤسسة في بيئتها مع الأخذ بعين الاعتبار أطراف مصلحتها بمن فيهم المساهمين والعمال والزبائن والمجتمع المحلي والبيئة، والذي ينعكس بدوره على نجاحها وتحسين أدائها في المستقبل والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم التنمية المستدامة والتي تضمن استدامتها مع نموها الاقتصادي ما يضمن التوافق في أداؤها المستقبلي.

ب- أهمية المسؤولية الاجتماعية

1- بالنسبة للمؤسسة:

- في حال عدم قيام منظمات الأعمال بمهامها في تحقيق المسؤولية الاجتماعية ومساعدة المجتمع في معالجة وحل المشاكل التي يعاني منها فإنها يمكن أن تفقد الكثير من قوتها التأثيرية في المجتمع؛
- تساهم المسؤولية الاجتماعية على تحسين سمعة وصورة المؤسسة لدى المتعاملين ولدى الجمهور؛
- تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوبا فعالا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع كما أن هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبني هذه المسؤولية؛
- تحسن قدرة المنظمة على جذب والإبقاء على العمال والأعضاء والزبائن أو العملاء؛

2- بالنسبة للمجتمع:

- زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع مع خلق شعور عالي لانتماء من قبل الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة كالمعوقين وقليلي التأهيل والأقليات والمرأة وغيرهم؛
- الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة الاجتماعية وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص الذي هو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات؛
- ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين منظمات المجتمع المختلفة ومختلف الفئات ذات المصلحة؛
- زيادة التشقيف الوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد والمجموعات والمنظمات وهذا سيساهم في الاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية؛

3- بالنسبة للدولة:

- تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها وخدماتها الصحية والتعليمية والاجتماعية، ويؤدي الالتزام بالمسؤولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة في تحمل التكاليف الاجتماعية؛
- القوانين والتشريعات لا يمكن أن تستوعب كل التفاصيل المرتبطة في المجتمع، ولكن بوجود المسؤولية الاجتماعية في الأعمال فإنها ستمثل قانونا اجتماعيا؛

- المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تجد الدولة نفسها غير قادرة على القيام بتحمل جميع أعبائها بعيدا عن تحمل منظمات الأعمال الخاصة دورها في هذا الإطار؛
- يؤدي الالتزام لمسؤولية الاجتماعية تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المنظمات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية المختلفة؛

ب- أبعاد المسؤولية الاجتماعية

1- البعد الاقتصادي: باعتبار المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع يجب أن تقوم بإنتاج وتوفير سلع وخدمات مطلوبة من المجتمع بتكلفة معقولة ونوعية جيدة مع الالتزام أن يكون إنتاجها مربحا ويلبي الحاجات الاستهلاكية، كما يشمل تشجيع المنظمات للمنافسة العادلة، وعدم الإضرار بالمنافسين والمستهلكين؛

2- البعد القانوني: أي أن المنظمة يجب أن تلتزم باحترام القوانين، وأن تكسب ثقة الآخرين من خلال التزامها بتنفيذ الأعمال القانونية وعدم القيام بالأعمال الخارج عن القانون، ويقوم هذا البعد على أساس مبادئ حماية البيئة والسلامة المهنية والعدالة وقوانين حماية المستهلك، والواجب احترامها من طرف جميع المنظمات، مما يعزز ويساهم في الارتقاء بالعلاقة مع المستهلك والعاملين، وكذلك منع الإضرار بالبيئة من خلال الاستخدام التعسفي للموارد أو التلوث الحاصل في الماء أو التربة؛

3- البعد الأخلاقي: أن تكون المنظمة مبنية على أسس أخلاقية، وأن تلتزم بالأعمال الصحيحة، وأن تمتنع عن إيذاء الآخرين، حيث يفترض في إدارة منظمات الأعمال أن تستوعب الجوانب الأخلاقية والسلوكية والمعتقدات في المجتمعات التي تعمل فيها، وفي حقيقة الأمر فإن هذه الجوانب لم تؤطر بعد بقوانين ملزمة، لكن احترامها يعد أمرا ضروريا لزيادة سمعة المنظمة في المجتمع وقبولها؛

4- البعد الاجتماعي: يتجلى هذا البعد في كون أن المؤسسة لا بد لها أن تساهم في تحقيق رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه وتحسين ورعاية شؤون العاملين فيه، بما ينعكس إيجابا على زيادة إنتاجيتهم، وتنمية قدراتهم الفنية وتوفير الأمن المهني والوظيفي والرعاية الصحية والمجتمعية لهم ، ومن الأمور التي يجب على المؤسسات أن تأخذها بعين الاعتبار يمكن الحديث مثلا عن مساهمتها في دعم الاقتصاد

المحلي والمساهمة في دعم الأنشطة الثقافية وتوفير فرص عمل لأفراد المجتمع بما في ذلك توفير فرص العمل للمعاقين ، والعمل على انجاز المشاريع الأساسية.

5-البعد الخيري أو الإنساني: أي أن تكون المنظمة صالحة، وأن تعمل على الإسهام في تنمية وتطوير المجتمع، وأن تعمل على تحقيق نوعية الحياة، ويرتبط هذا البعد بمبدأ تطوير نوعية الحياة بشكل عام، وما يتفرع ذلك من عناصر ترتبط بالذوق العام ونوعية ما يتمتع به الفرد من غذاء وملبس ونقل وسكن وتعليم وصحة، كما يمثل هذا البعد المزايا والمنافع التي يرغب المجتمع أن يحصل عليها من المنظمة بشكل مباشر، مثل الدعم المقدم لمشروعات المجتمع المحلي بكافة أشكالها؛

ت- المسؤولية الاجتماعية والاقتصاد الدائري

كيف يمكن أن تساهم المسؤولية الاجتماعية في تعزيز الاقتصاد الدائري؟